حابي HAPI JOURNAL

نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 287 الأثنين 20 ديسمبر 2021

يرتكز على المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص

تسريع وتيرة برنامج الإصلاحات الهيكلية

حابي

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أمس اجتماعا، لمتابعة تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، بحضور الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وندا مسعود، مساعد وزيرة التخطيط، والدكتورة هبة شاهين، المدير التنفيذي للمبادرة المصرية "إرادة".

وأكد رئيس الوزراء أهمية الإسراع في وتيرة تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي يستكمل جهود الدولة لدفع المسار الاقتصادي، مشيرا إلى هذا البرنامج يرتكز على المشاركة الفاعلة بين الدولة والقطاع الخاص وهو أمر سيمثل ضمانة لتحقيق الأهداف المنشودة.

وأكدت وزيرة التخطيط أن التنسيق والتعاون والمشاركة بين شركاء البرنامج أحد الركائز الأساسية لنجاح تنفيذ فترة المتابعة الأولى والثانية من المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكيلة.

وفيما يتعلق بمحور تحسين بيئة الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص، تطرقت الوزيرة إلى الإجراءات التي يتم العمل على تنفيذها لتحقيق أهداف خلق بيئة داعمة للمنافسة، وتسهيل وتطوير حركة التجارة، فضلا عن رفع كفاءة النقل بجميع وسائله وتوفير النقل متعدد الوسائط لرفع كفاءة سلاسل الإمداد مع تنظيم شراكة القطاع الخاص في هذا المجال وتفعيل دوره بها، ذلك بالإضافة إلى تطوير وتيسير الإجراءات الاستثمارية، ودعم التحول للاقتصاد الأخضر والمحافظة على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

وأوضحت الوزيرة أنه فيما يرتبط بهذا المحور، فإنه يتم اتخاذ عدة إجراءات من بينها طرح مجموعة من الشركات في قطاعات متنوعة لمشاركة القطاع الخاص، وكذا تعظيم قيمة بعض الأصول غير المستغلة بالشراكة مع القطاع الخاص، وعلى رأسها مجمع التحرير.

الانتهاء من دراسة تحديد سياسة الملكية العامة والمجالات المتروكة للاستثمارات الخاصة

وأضافت: "إلى جانب تحديد سياسة الملكية العامة ومعاييرها والمجالات المتروكة للاستثمارات الخاصة، والانتهاء من ورقة استراتيجية تنظم هذا الأمر يتم مناقشتها حاليا تمهيدا لإعلانها، فضلا عن العمل على تبسيط وميكنة إجراءات الإفراج الجمركي عن البضائع بالموانئ المصرية والإسراع في وضع إطار تشريعي للتجارة الالكترونية مع تطوير البنية المعلوماتية، وكذا تشكيل لجنة دائمة لتطوير وتبسيط إجراءات الاستثمار الداخلية تتولى ميكنة الخدمات وتقليل المدى الزمني لإتمامها، وأيضاً تفعيل معايير الاستدامة البيئية".

وفيما يتعلق بمحور قطاع الصناعة التحويلية، تطرقت الوزيرة إلى الإجراءات التي يتم العمل على تنفيذها لتحقيق أهداف رفع معدلات الأستثمار في هذا القطاع بشكل مستدام، وزيادة نصيبه من الناتج المحلي، إلى جانب توطين وتعميق الصناعة التحويلية ومضاعفة نمو سلاسل التوريد المحلية، ورفع القدرة التنافسية الدولية لتلك الصناعات، مع النهوض بالصادرات الصناعية والإندماج في سلاسل القيمة العالمية، وتوليد فرص عمل جديدة ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.

الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء

وأوضحت الوزيرة أنه فيما يرتبط بهذا المحور، فإنه يتم إتخاذ عدة إجراءات من بينها اتباع سياسة صناعية تعتمد على اقامة تجمعات صناعية، وربط كافة الحوافز بنسبة القيمة المضافة الحقيقية في المنتج الصناعي، مع اطلاق منصة السلع الوسيطة لتعريف المصنعين والمشترين، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية للجودة والمواصفات القياسية، والرقابة على جودة المنتجات الموجهة للأسواق المحلية أو التصديرية.

وتابعت: "إلى جانب تيسير تطبيق قانون التراخيص الصناعية، وكذلك وضع إطار متكامل للتعاون الصناعي والتجاري الإقليمي مع البلدان الأفريقية، وربط الخريطة الاستثمارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بتنافسية المحافظات، وتشجيع وتمويل الشركات التي لها أفكار ابتكارية".

وفيما يتعلق بمحور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تطرقت الوزيرة إلى الإجراءات التي يتم العمل على تنفيذها لتحقيق أهداف رفع قدرة القطاع على خلف فرص عمل وتعزيز المهارات لوظائف المستقبل، ودعم الشركات الناشئة، مع زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وتنمية القدرة التصديرية للقطاع من خدمات التعهيد والمنتجات والأجهزة الإلكترونية والاستشارات المعنية بتقنية المعلومات، إلى جانب تسريع وتيرة الرقمنة.

وأوضحت السعيد أنه فيما يرتبط بهذا المحور، فإنه يتم اتخاذ عدة إجراءات من

اجتماعات عاجلة مع الوزراء المعنيين بقطاعات البرنامج للاتفاق على آليات سرعة التنفيذ

بينها مبادرة بناة مصر الرقمية لتوفير درجة ماجستير عملي متخصص في تخصصات الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، والأتمتة، والفنون الرقمية، مع تشغيل المرحلة الأولى من مراكز إبداع مصر الرقمية في الجامعات، إلى جانب تدريب 155 ألف متدرب في مبادرة مستقبلنا رقمي للتدريب التكنولوجي.

كما نوهت إلى إطلاق حزمة من الحوافز لتنمية صناعة الإلكترونيات وزيادة عدد المصانع والشركات الناشئة، مع استكمال المشروعات التي تخدم استراتيجية الدولة للتحول الرقمي في جميع القطاعات.

وفيما يتعلق بمحور قطاع الزراعة، تطرقت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى الإجراءات التي يتم العمل على تنفيذها لتحقيق أهداف تحقيق واستدامة الأمن الغذائي والمائي، وزيادة انتاجية القطاع ومساهمته في الناتج المحلي، مع زيادة صادرات المحاصيل والصناعات الزراعية، وخلق فرص عمل جديدة وزيادة دخول صغار المزارعين.

وأشارت إلى أنه فيما يتعلق بهذا المحور، فإنه يتم اتخاذ عدة إجراءات منها إنفاذ اتفاقات الزراعة التعاقدية فيما يخص بعض السلع، واستحداث مراكز تجميع ذات مواصفات موحدة لحل مشاكل التسويق الداخلية للمنتجات الزراعية، مع التركيز على كفاءة استخدام المياه من خلال التوسع في زراعة أصناف المحاصيل الزراعية عالية الإنتاجية، والاستمرار في دعم المبادرات المقدمة للمزارعين مثل المشروع القومي للبتلو، والتمويل الميسر من البنك الزراعي المصري.

من جانبها، أوضحت ندا مسعود، مساعد وزيرة التخطيط، الإجراءات المتعلقة بتنفيذ عدد آخر من المحاور التي يرتكز عليها البرنامج الوطنى للإصلاحات الهيكلية.

وأشارت إلى أن محور رفع كفاءة ومرونة سوق العمل وتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني، يشهد العمل على تطوير منظومة التعليم التقني والفني والتدريب المهني، مع وضع إطار مؤسسي لتفعيل دور القطاع الخاص في مجال التعليم والتدريب، ودعم تمكين المرأة والشباب وذوي المهارات الخاصة.

ونوهت مسعود إلى أن محور تعزيز الشمول المالي وإتاحة التمويل يشهد العمل على تسريع وتيرة الشمول المالي، وزيادة فرص التمويل المتاحة لشركات القطاع الخاص، وتنشيط سوق المال، بينما يشهد محور الحوكمة ورفع كفاءة المؤسسات العامة، العمل على تعزيز الإصلاح الإداري والمؤسسي، وتمكين وحدات الإدارة المحلية وتعزيز قدرتها، وحوكمة أداء الشركات المملوكة للدولة، كما يشهد محور تنمية رأس المال البشري العمل على رفع كفاءة الخدمات الصحية وتوسيع نطاقها، وتفعيل استراتيجية تنمية الأسرة المصرية، وكذا رفع كفاءة النظم التعليمية، واستكمال جهود زيادة مظلة الحماية الاجتماعية.

وفي نهاية العرض، وجه رئيس الوزراء بأن تعقد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية اجتماعات عاجلة مع الوزراء المعنيين بهذه القطاعات، للاتفاق على آليات محددة بسرعة تنفيذ مخرجات البرنامج، كما سيتم عرض هذه الآليات في اجتماع مجلس الوزراء.

توقع انتهاء البرنامج في مارس

التنسيق مع القطاع الخاص في مشروعات توطين الصناعة

حابي

اجتمع الرئيس عبد الفتاح السيسي أمس مع الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، ونيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة، واللواء محمد أمين مستشار رئيس الجمهورية للشئون المالية، واللواء أحمد الشاذلي رئيس هيئة الشئون المالية للقوات المسلحة، وعمرو قنديل رئيس مجلس إدارة شركة قنديل للصلب.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، السفير بسام راضي، بأن الاجتماع تناول متابعة جهود توطين الصناعة لتوفير احتياجات السوق المحلية من مستلزمات الإنتاج في قطاع الصناعات المعدنية.

ووجه الرئيس السيسي، في هذا الإطار، بالتنسيق مع القطاع الخاص ذي الخبرة والإدارة المحوكمة والإنتاج المتميز؛ لإقامة مشروعات تستهدف توطين الصناعات على نحو مستديم ومستقر، بما يصب في صالح خطط التنمية الشاملة للدولة على المدى الطويل.

وعرضت نيفين جامع أهم الخطوات التنفيذية التي تتم ارتباطا بدعم الأنشطة الصناعية وتحفيز الصناعة على المستوى الوطني، بما ينعكس بصورة إيجابية على أداء القطاعات الصناعية ذات الأولوية والتغلب على أبرز العقبات التي تواجهها، وذلك بالتنسيق مع مختلف الوزارات والجهات المعنية، بما فيها تعزيز عمليات الاستثمار الصناعي في الأنشطة الإنتاجية ذات الصلة بتوفير احتياجات السوق المحلي من مستلزمات الإنتاج الأولية والسلع الوسيطة، خاصةً قطاع الصناعات المعدنية.

كما عرضت نتائج التنسيق مع مجموعة "قنديل للصلب" لبحث تعزيز عمليات التصنيع لتلبية احتياجات السوق المحلي في قطاع الصناعات المعدنية من خلال إقامة استثمارات جديدة، لتلبية احتياج السوق المحلي من مدخلات الإنتاج كالصناعات الهندسية وقطاع المقاولات وصناعات الأجهزة المنزلية.

عرض مشاركة القطاع الخاص بنسبة 40% في شركة جديدة لتشغيل محطات الشحن

وزير قطاع الأعمال: نستهدف تصنيع سيارة كهربائية بسعر 20 ألف دولار

وكالات

قال وزير قطاع الأعمال هشام توفيق، إن الوزارة على اتصال بثلاث شركات محتملة في سعيها للحصول على شريك لشركة النصر لتصنيع السيارات في المشروع الذي سيشهد استثمار 127 مليون دولار، دون ذكر أسماء.

ومن المقرر أن يبدأ الإنتاج في عام 2023، مع زيادة الإنتاج إلى 20000 وحدة سنوياً على مدار 3 سنوات.

وأضاف توفيق أن الطراز الكهربائي المصري، الذي سيطلق عليه إما E70 أو A70، سيباع بحوالي 20 ألف دولار، مع احتمال أن يكون نصف المشترين سائقي سيارات الأجرة أو أوبر، وفقاً لما ذكره لوكالة "بلومبرج"، واطلعت عليه "العربية.نت".

وقال توفيق إنه سيُعرض على القطاع الخاص أيضاً دور بنسبة 40% في شركة جديدة أُنشئت لتشغيل محطات الشحن المدفوعة مقابل الاستخدام، على أن تستحوذ شركة النصر على 10% والنصف المتبقي من قبل "كيان حكومي"، دون الخوض في التفاصيل، على أن تغطي المرحلة الأولى المكونة من 3000 نقطة شحن مدينتي القاهرة والإسكندرية قبل التوسع في باقي المحافظات.

وقدّر وزير قطاع الأعمال عدد السيارات الكهربائية في شوارع مصر بنحو 350 سيارة، مقابل أكثر من 5 ملايين سيارة مرخصة مسجلة، وأشار إلى مبادرة لتوسيع الحوافز المالية المقدمة لمالكي السيارات العادية لتحويلها إلى محركات تعمل بالغاز الطبيعي، لتشمل المركبات الكهربائية تشجيعاً على اقتنائها مستقبلاً.

على الجانب الآخر، كشف توفيق عن توقيع شركة Brightskies، وهي شركة مصرية، صفقة مع الشركة الهندسية لتصنيع السيارات المملوكة للدولة لتطوير وتصنيع الحافلات الكهربائية والحافلات الصغيرة اعتباراً من عام 2022.

وقال إن مصر ستنظر أيضاً في صنع مركبات كهربائية تعمل بالهيدروجين على المدى الطويل.

وتأتي هذه المبادرات في وقت تستعد مصر لاستضافة قمة المناخ COP27 في شرم الشيخ، العام المقبل، وتكثف إنتاجها من الطاقة الخضراء، حيث تعتمد مصر على مصادر الطاقة المتجددة في تغطية حوالي 8.6% من احتياجاتها من الكهرباء، وتستهدف رفعها إلى 20% بحلول عام 2022 وأكثر من الضعف بحلول عام 2035.

ويعود تاريخ "النصر لصناعة السيارات" إلى عهد الاشتراكية في مصر، منذ أوائل الستينيات، حيث قامت بتجميع سيارات محلية من فيات، وتم وقف الإنتاج في عام 2009، ثم أعيد فتحه بعد بضع سنوات.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- المشاط تبحث سبل تعزيز التعاون الإنمائي مع مؤسسة التمويل الدولية
- مستشفى كليوباترا تستجيب بالبيع في عرض لشراء 26.21% من الشركة بسعر 5 جنيهات للسهم
- أسامة ربيع: 6 مليارات دولار إيرادات قناة السويس خلال 2021
- السياحة تبحث زيادة الفدرة الاستيعابية للمنشآت الفندقية حول المتحف المصري الكبير
- بورصات الخليج تغلق على تراجع تحت ضغط مخاوف أوميكرون